كلمات عارية

■ شاكر الأنباري

انتخابات جديدة قد تكون حلاً

لا يختلف اثنان على ان الأزمة السياسية وصلت الى طريق مسدود، رغم وجود آراء تعتقد ان ليس هناك اية أزمة على الاطلاق، وان الوضع ليس بهذه الخطورة. لكن التصريحات الاعلامية شيء يختلف عن الحقائق على الأرض، فأينما يدير الانسان عينيه يمكنه لمس الأزمة وهي تتغلغل في تفاصيل الحياة ذاتها، حياة المواطن الذي تقازمت أحلامه، وبلغ منه اليأس حدا فاصلا، وصار يبحث عن ادامة حياته لا غير. طريق مسدود كون الأطراف المشاركة في السلطة، والمتواجدة في البرلمان ومؤسسات الدولة، لم تعد قادرة على الاتفاق على أي شيء، بما في ذلك الأساسيات المفترض توفرها لأية عملية سياسية.

هناك ايضا تشظيات كبيرة داخل الكتل، واستقالات وانشقاقات، كل طرف منها بدأ يتخذ منحى مختلفا عن كتلته الأم، وصار اقرب الى غرماء الأمس، مما يسبب تشويشا، ومماحكات، وخلط أوراق يخلق بيئة سياسية غير صحية. البرود بين ائتلاف دولة القانون واقليم كردستان، والتصعيد الاعلامي المتصاعد، يقود يوما بعد آخر الى توسيع الشرخ بين القوميتين الرئيسيتين في العراق، خاصة العلاقة بين الحكومة المركزية وادارة الاقليم. ايضا ذلك الاحساس لدى عدد من المحافظات بأن الطريق لحل الأزمات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، هو باقامة الأقاليم، وهناك عدد من المحافظات تشعر بالغبن والتهميش، وهذا يؤشر الى وجود خلل في ادارة الدولة ذاتها.

الاصطفافات الاقليمية على اساس مذهبي، راحت تنعكس، هي الأخرى، على علاقة القوى السياسية فيما بينها، وهذا ما رأيناه في التصريحات المتبادلة حول علاقة القوى السياسية بالحكومات الاقليمية المحيطة بالعراق. وما يشكل خطورة في الأمر ان تلك الاصطفافات بدأت تتغلغل في الشارع، يروج لها، ويدفع بها الى التضخيم، في ظل تدحرج كرة الثلج الإعلامية نحو مجهول غامض. بمعنى ان ثمة من يهيئ الجمهور لكي يدخل في لعبة الاصطفافات، وهي لعبة لا يمكن التكهن بنتائجها. ولا ينسى العراقيون ذيول تلك المناوشات الطائفية في السنوات الماضية التي كادت ان تمزق العراق نهائيا، ودفع فاتورتها مئات آلاف الأبرياء.

ان المؤتمر الوطني الذي طرح ليكون مؤتمرا للخروج من الطريق المسدود لا يدعو الى التفاؤل، اذ ان التباعد بين البرامج، التي يفترض ان تطرح وتناقش وتحل، من السعة بمكان بحيث تغيب اية بادرة امل لانجاح هكذا مؤتمر. كما ان هناك قوى لا ترغب في تغيير الخارطة السياسية التي انبثقت عن اتفاقات اربيل، فتلك الخارطة ما زالت مفيدة لها، وتصب في صالحها، وتحاول جهد الامكان تجيير الظروف المستجدة لكي تتشبث في مواقعها أكثر وأكثر، ولا تريد المساس بها حتى لو حصدت منها بعض الخسائر الصغيرة.

وأمام حقيقة تعطيل البرلمان، وهو ناتج عن تنافر السياسات للكتل المشكلة له، لا يعود هناك اية مرجعية يحتكم لها، او تكون مؤثرة على فكفكة ركود الأوضاع. وهو ما يقود الى الاستنتاج القائل ان تشكيل خارطة سياسية جديدة لن يحصل عبر المؤتمر الوطني، وهذا ما تدركه بعض الأطراف بوضوح. ومن هنا ينبغي الاعتراف بأن الحل يكمن في اجراء انتخابات عاجلة، تستفاد من أخطاء الانتخابات السابقة، لترسم خارطة غير الموجودة حاليا، وهو ما يحتاجه العراق في الوقت الحاضر.

الحكومة تهدد بإغلاق وسائل الإعلام.. لأسباب صحية

□ بغداد/ خالد وليد

تعتزم وزارة البيئة إغلاق عدد من التلفزيونات والإذاعات التي تبث في مناطق مأهولة بالسكان. واللافت أن قناة "آفاق" الفضائية التابعة لرئيس الوزراء نوري المالكي غير مشمولة بالقرار، وكذلك قناة "العراقية" شبه الرسمية التي تروج للحكومة.

اعلاميون (ارشيف)

الخطوات التي اتخذتها وزارة البيئة مؤخرا والمهددة بإغلاق عدد من وسائل الإعلام السمعية والمرئية أثارت مخاوف من مصادرة حرية التعبير في البلاد.

وزارة البيئة كانت قد أعلنت في شهر نيسان الجاري إصدارها كتبا تقضي بإغلاق جميع وسائل الاعلام المسموعة والمرئية التي تمتلك اجهزة بث وإرسال في مناطق مأهولة بالسكان.

"الفرات" و"بلادي" محطتان فضائيتان محليتان يتم تمويل الاولى من قبل المجلس الأعلى الاسلامي العراقي بقيادة عمار الحكيم، بينما تمول الثانية من قبل رئيس الحكومة الأسبق ابراهيم الجعفري، وكلا الفريقين حليف لرئيس الوزراء نوري المالكي في البرلمان تحت مظلة التحالف الوطني، لكنه منافس له في المحافظات الشيعية.

اللافت أن عددا من الجهات المشمولة باجراءات وزارة البيئة اشاروا الى ان مواقع محطاتهم تقع خارج الرقعة المأهولة بالسكان في العاصمة العراقية بغداد.

عباس العيساوي مدير قناة "الفرات" الفضائية قال إن "أجهزة البث التابعة للمحطة تقع في أرض زراعية ليست مأهولة بالسكان"، في منطقة الكرادة وسط بغداد.

واضاف ان "على الحكومة قبل اتخاذها لمثل هذه الاجراءات توفير موقع للمحطات الاعلامية كباقي دول العالم".

عدد من الصحفيين ومدراء المؤسسات الإعلامية يرى أن الموضوع أبعد من أن يكون قرارا إداريا، ويبدي قلقه من التضييق المتزايد على الإعلام العراقي.

ويقول الصحفي ادريس جواد الذي يعمل في قناة السومرية الفضائية ان "خطوات وزارة البيئة تأتي ضمن عملية ممنهجة للقضاء على حرية التعبير في البلاد، ففي الامس كان اغلاق قناتي "الشرقية" و"البغدادية" وبعدها التضييق على عمل وسائل الاعلام العالمية، واليوم اغلاق المحطات في المناطق السكنية".

واضاف "ربما غدا نسمع قرار باغلاق المؤسسات الاعلامية التي ستنجو من هذه الخطوات بحجة انها تحرض على الطائفية".

اللافت في الأمر أن مسؤولا رفيع المستوى في وزارة الداخلية كان قد أدلى بتصريح "طالبا عدم الكشف عن اسمه في الأسبوع نفسه، مما يشير إلى عدم التزام كوادر الوزارة بمقتضيات هذا الكتاب.

ويقول سنان عدنان الذي يعمل في وكالة آكا نيوز "إن وزارة الداخلية هددت الصحفي بالسجن في حال عدم كشف مصادره والبيئة تصدر كتبا لاغلاق وسائل الاعلام لانها مضرة بالبيئة فياترى ماذا ستقرر الوزارات الاخرى لتقييد حرية الاعلام في البلاد".

وذكرت منظمة "مراسلون بلا حدود"، وهي منظمة غير حكومية تدافع عن حرية الصحافة في كافة بلدان العالم، في تقرير لها الشهر الجاري بأن القانون العراقي يضمن للصحفيين الحق في عدم الكشف عن مصادر معلوماتهم وأن القرار القضائي فقط قادر في حالات محددة على إجبارهم على الكشف عن مصادرهم.

كما اعربت المنظمة في ذات التقرير عن بالغ قلقها إزاء وضع حرية الإعلام في العراق في اشارة منها إلى مشروع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية المرفوع أمام البرلمان العراقي فضلاً عن الانتهاكات المتعددة المرتكبة ضد الصحافيين في الأسابيع الأخيرة.

وينص مشروع قانون الجرائم المعلوماتية على عقوبات بالسجن قد تصل إلى مدى الحياة بسبب استخدام الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر من أجل تقويض الأمن القومي أو الوحدة الوطنية أو في حال نشر معلومات حول الاتجار بالبشر أو المخدرات (المادة ٥).

لكن وزارة البيئة تنفي ارتباط قرارها إغلاق محطات البث الاذاعية والتلفزيونية بعملية الحد من حرية التعبير، ويقول حسين أن "الوزارة مهمتها الحفاظ على البيئة وصحة الانسان وتأثيرات هذه المحطات كبيرة ولا تظهر إلا بعد سنوات"، مؤكدا أن لا أبعاد سياسية تقف خلف القضية.

وعن كون القرار اتخذ بالتنسيق مع زارة الصحة وبناء على تقارير طبية او دراسات حديثة قال حسين إن لجنة وطنية في مجلس الوزراء جرى تشكيلها مطلع العام الماضي، مؤلفة من ممثلين عن هيئة الإعلام والاتصالات ووزارة البيئة وجهات اخرى خلصت بالاجماع إلى هذا القرار. وأضاف "لا حاجة للتنسيق من جديد مع وزارة الصحة وهيئة الاتصالات بعد أن صدر القرار".

ويقول الخبير في الالكترونيات والاتصالات المهندس كرار العبودي ان "موجات البث المستخدمة في الاذاعة والتلفزيون بالرغم من كون ترددتها عالية لكنها لا تسبب ضررا على صحة الانسان".

وأضاف "اتجاه الارسال غير موجه باتجاه السكان. حيث ان اتجاه المرسلات يكون عادة نحو الاقمار الصناعية اي نحو الاعلى بالتالي المواطنين لا يقعون ضمن منطقة الارسال او اتجاه الإرسال".

ولا تحدد الدراسات المتوفرة والمتناقضة في خلاصاتها أثر الموجات الإذاعية أو التلفزيونية الاجمالي على صحة الانسان مقارنة مع محطات ارسال الهاتف الجوال المنتشرة بكثافة في المدن.

وتعد تداعيات هذا القرار مكلفة جدا بالنسبة للمحطات. ويقول العيساوي مدير قناة "الفرات" الفضائية أن عملية نقل اجهزة البث والارسال وتأمين أراض ومقرات جديدة يتطلب انفاق ملايين الدولارات، مطالبا الحكومة بتحمل هذه التكاليف.

بعض النواب في البرلمان العراقي عبروا عن شكوكهم حيال الغرض المعلن من الاجراءات الحكومية من قبل وزارة البيئة. ولم تستبعد لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب اقتران هذه الخطوات بـ "أجندة حكومية للتضيق على الحريات".

وتقول عضو اللجنة اشواق الجاف "اجراءات وزارة البيئة مرفوضة والموضوع سيطرح للنقاش في المجلس النيابي".

وما يعمق شكوك النائب ومعها مراقبون كثر، هو أن الإجراءات المزمع اتخاذها لا تطال قناة "آفاق" الفضائية التابعة لحزب الدعوة بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي. فهذه القناة غير واقعة في منطقة مأهولة بالسكان ومقرها يقع بالقرب من مطار المثنى في مركز بغداد.

أما قناة "العراقية" شبه الرسمية والتي تروج للحكومة، فلم تؤكد وزارة البيئة وجود اجراءات ستتخذ بشأنها.

وقال الوكيل كمال حسين ان "فرق وزارة البيئة لم تحدد حتى الان فيما اذا كانت قناة العراقية مخالفة للشروط البيئية أم لا".

وكانت منظمات عالمية اخرى اعربت عن قلقها حيال تراجع حرية التعبير في العراق. وصنفت منظمة صحفيون بلا حدود العراق في المرتبة ١٥٢ من ١٧٩ في قائمة حرية الصحافة لعام ٢٠١١-٢٠١٢، اي بانخفاض بلغ ٢٢ مرتبة عن العام الماضي.

وبحسب المنظمة انه بالرغم من التحسن الذي شهده العراق لبضع سنوات، فقد تراجع تصنيفه في حرية الصحافة هذا العام ليعود الى ماكان عليه في عام ٢٠٠٨ نظرا لزيادة حالات التضييق على الصحفيين.

عن :نقاش ويكلي

بعد ان عاد الى منصبه

المطلك: سحب الثقة عن المالكي غير مطروح الآن

□ بغداد/ المدى

القائمة العراقية (ارشيف)

اكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الاعمار والخدمات صالح المطلك امس أن سحب الثقة عن حكومة رئيس الحكومة نوري المالكي، امر غير مطروح في الوقت الحالي، وفيما دعا الكرد الى العمل "ضمن اطار العراق الموحد"، حذر من لجوء القوى السياسية الى خيارات "أسوء" من خيار تشكيل الاقاليم "في حال استمرار التهميش".

وقال المطلك في بيان صدر عنه امس وحصلت المدى على نسخة منه، إن "خيار سحب الثقة عن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ليس مطروحا في الوقت الراهن"، مبينا أن "القوى السياسية تسعى إلى تحقيق مبدأ الشراكة الحقيقة في إدارة الحكم في البلاد".

واضاف المطلك أن "زيارة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إلى إقليم كردستان هي جزء من المساعي التي تبذلها القوى السياسية لمعالجة الأزمة"، معتبرا أن "الزيارة تمثل شعورا عالية بالمسؤولية خصوصا، وأن البلاد تعاني من أزمة كبيرة قد تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها".

وجدد القيادي في القائمة العراقية وزعيم جبهة الحوار الوطني "رفضه لفكرة إقامة الفيدراليات"، محذرا من أن "استمرار التهميش وعدم وجود حكومة عادلة سيدفع القوى السياسية إلى خيارات قال إنها ستكون أسوأ من خيار الأقاليم".

ويعد موقف المطلك من الدعوات لسحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي هو الابرز الذي يصدر من احد قيادات القائمة بعد تصاعد حدة الازمة بين دولة القانون من جهة والقائمة العراقية والتحالف الكردستاني خلال الاونة الاخيرة، كما تعد متفقة مع موقف التيار الصدري الذي اعلنه قبيل وصول زعيمه مقتدى الصدر الى اربيل الخميس ٢٦ نيسان ٢٠١٢ للقاء المسؤولين الكرد.

وكان المتحدث باسم التيار الصدري صلاح العبيدي اكد خلال مؤتمر صحافي عقده بمقر الهيئة السياسية للتيار الصدري امس الخميس ٢٦نيسان ٢٠١٢ وحضرته "السومرية نيوز"، إن "زعيم التيار مقتدى الصدر لن يناقش خلال زيارته إلى اربيل ، أي قضية سياسية او سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي

من جانب اخراكد النائب عن القائمة العراقية، احمد المساري، أن القائمة لديها خياران حاليا للتعامل مع الازمة السياسية الحالية التي تشهدها البلاد، وأكد أن موقف نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بشأن عدم سحب الثقة من المالكي يأتي تماشيا مع الخيارين، لافتا في سياق آخر إلى أن المطلك عاد ليمارس عمله بشكل طبيعي ولا يوجد اي اتفاق مع أية جهة سياسية بشأن قضيته.

وقال احمد المساري في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "هناك اتفاقا داخل القائمة العراقية على العمل بخيارين لحل الازمة السياسية في البلاد يتمثل الاول بالحوار والمفاوضات مع الكتل لحل الازمة عبر تنفيذ اتفاقات اربيل"، مبينا أن "الخيار الثاني يتمثل بسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، ومطالبة التحالف بترشيح بديل عنه اذا ما فشلت الحوارات الحالية لحل الازمة".

واضاف المساري أن "موقف نائب رئيس الوزراء صالح المطلك بشأن عدم سحب الثقة من المالكي حاليا، هو من صلب موقف العراقية الحالي من الازمة السياسية"، مؤكدا أن موقف المطلك لا يختلف عن موقف باقي قيادات القائمة".

الكويت تدعو إلى ضرورة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي

□ بغداد/ المدى

دعا وفد إعلامي كويتي ضم وزراء ونوابا، الجمعة، إلى ضرورة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي، وتفعيل العمل في طريق الحرير لخدمة المصالح المشتركة والتنمية الإقتصادية في المنطقة، وفي حين أكد رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي أهمية تطوير العلاقات بين العراق والكويت في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية، جدد دعوة الشركات الكويتية للاستثمار في العراق.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس الحكومة نوري المالكي وحصلت المدى على نسخة منه، إن المالكي "أستقبل وفداً إعلامياً كويتياً ضم عددا من الوزراء والنواب الكويتيين"، مبيناً أن "الوفد دعا إلى ضرورة انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي وتفعيل العمل في طريق الحرير بما يخدم المصالح المشتركة والتنمية الاقتصادية في المنطقة".

وأضاف البيان أن "أعضاء الوفد أعربوا عن رغبتهم وتطلعهم إلى إقامة علاقات متميزة بين البلدين الشقيقين لاسيما في المجال الاقتصادي وتحقيق شراكة حقيقية في العمل بين الشركات العراقية والكويتية للاستثمار في العراق".

من جانبه أكد رئيس الحكومة نوري المالكي خلال البيان على ضرورة "تطوير العلاقات بين العراق والكويت في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية"، مجدداً دعوته الشركات الكويتية إلى "العمل في العراق والمساهمة في عملية البناء والإعمار".

وأعرب المالكي عن سعادته بوجود "الشركات العربية في العراق لأن ذلك يعطي أكثر من معنى كما يعبر عن العلاقات المتميزة بين العراق وأشقائه"، متمنياً أن "تسهم الزيارات المتبادلة في تطوير العلاقات بين البلدين الجارين وتوسيع آفاق التعاون بين الشعبين الشقيقين وخاصة في المجالات الإعلامية والثقافية والعلمية والشبابية والنسوية".

ويعتبر مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت وتأسس في ١٩٨١، كما يعد كل من العراق واليمن والأردن والمغرب دولاً مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.

وتاتي دعوة الكويت لانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي بعد نحو ثمانية ايام على زيارة نجل أمير الكويت ووزير شؤون الديوان الأميري ناصر صباح الأحمد إلى السليمانية في ١٩ نيسان ٢٠١٢ وكشف خلالها عن وجود توجه كويتي للشراكة مع العراق ضمن منظومة إقليمية لدول شمال الخليج، فيما لفت إلى أن بلاده تهدف من خلال هذه المنظومة إلى تنويع اقتصادها بحيث لا يعتمد على النفط بشكل كامل.

ويعد هذا التوجه الكويتي في شراكة مستقبلية مع العراق تتضمن تشكيل منظومة لدول شمال الخليج هو الأول من نوعه منذ سقوط نظام صدام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، ويمثل إشارة إلى وجود تقدم في العلاقات بين البلدين.